

## مقدمة



تميزت سنة 2020 بظرف اقتصادي غير موات، اتسم بانخفاض محسوس في الموارد المالية، بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية.

ونظرا لهشاشة التوازنات الميزانية وتقلص القدرات المالية للبلاد، أصبح من الصعب تلبية الطلب الداخلي المتعلق بالاستهلاك وكذا الاستثمارات الإنتاجية، وقد كان من الضروري اتخاذ سلسلة من الإجراءات الملموسة بغية تصحيح الوضع وذلك من خلال نموذج للتنمية الاقتصادية يرتكز أساسا على تثمين الموارد والإمكانات البشرية الوطنية.

واستجابة لذلك، يترجم تنويع الاقتصاد الوطني بشكل فعلي، من خلال الشروع في إصلاحات عميقة تهدف إلى ترقية الاستثمار المنتج، تعزيز الإمكانات الصناعية المتوفرة، تحفيز المقاولاتية وكذا تحسين سبل عرض العقار الصناعي.

## ملخص حصيلة نشاطات قطاع الصناعة لسنة 2020

ويتعلق الأمر خصوصا بمراجعة قانون الاستثمار 09-16 المؤرخ في 3 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، وكذا تعديل الأحكام القانونية التي تضبط الحصول على العقار الصناعي.

إن الإصلاحات الأولى، التي تتماشى بشكل مباشر مع أهداف ترقية الاستثمار، لاسيما مراجعة القاعدة 49/51 وحق الشفعة، قد تم تكريسها بالفعل في قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

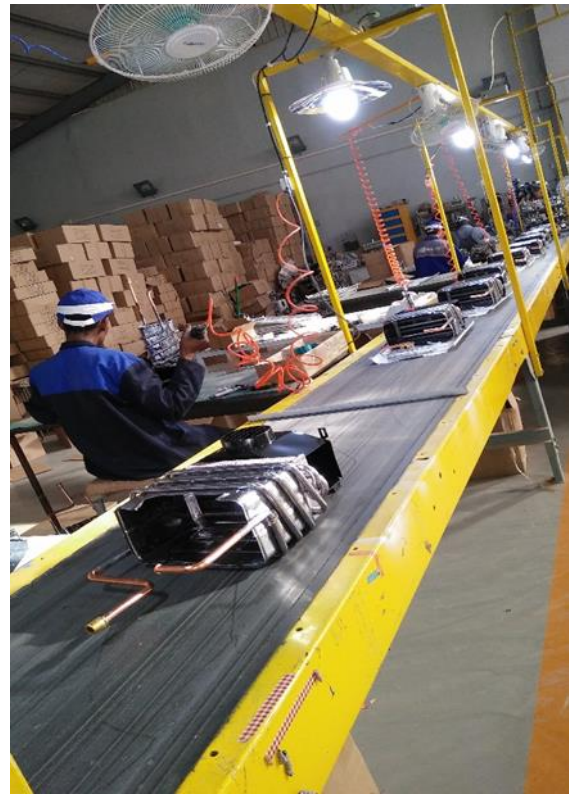


1-1. مراجعة قانون الاستثمار: إن الحاجة إلى مراجعة الإطار القانوني المسير للاستثمار في بلادنا تمليها الاختلالات والنقائص المسجلة في النظام الحالي. وقد جعلت هذه الاختلالات والنقائص من الضروري الشروع في مراجعة القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار بهدف تشجيع الاستثمار من خلال منحه امتيازات محددة بوضوح بناء على معايير وأهداف محددة فيما يتعلق بالمردودية والجدوى الاقتصادية للمشاريع.

ويتمحور الإصلاح أساسا حول مراجعة الإجراءات المتعلقة بعملية الاستثمار من خلال الحد من عدد المتدخلين وتقليص صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار.

وتتمحور حصيلة قطاع الصناعة لسنة 2020 حول ستة (6) محاور، تعكس حقيقة الشروع في عدة إجراءات تصحيحية، تم الانتهاء من بعضها وتجسيدها على أرض الواقع، على غرار صدور النصوص التنظيمية وإجراءات تطبيقها. في حين تتواصل آخر الرتوشات المتعلقة بعمليات أخرى متبقية، لا تقل أهمية عن سابقتها، سوف تقوم الوزارة باستكمال تجسيدها خلال سنة 2021.

### المحور 1: إعادة بعث الاستثمار المنتج



فور المصادقة على مخطط عمل الحكومة، شرعت وزارة الصناعة في إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي المسير للاستثمار من أجل معالجة النقائص والصعوبات الأخرى المتعلقة بعملية الاستثمار.

يعتبر تشجيع الاستثمار المنتج وتحسين مستوى جاذبية بلادنا للاستثمارات الأجنبية المباشرة من بين أهم أولويات الإستراتيجية الصناعية الجديدة.

وتتمثل المستجدات الأساسية التي تم إدراجها في مشروع قانون الاستثمار، الذي تم الانتهاء من إعداده، في:

- تحديد المبادئ والقواعد المؤطرة للاستثمار وكذا الضمانات الممنوحة للمستثمرين والمتعارف عليها دوليا.
- مراجعة النظام الأساسي للمجلس الوطني للاستثمار من خلال تقليص صلاحياته المنصوص عليها عند إنشائه.
- تعديل مزايا الاستغلال الممنوحة للمشاريع بناء على سلم تقييم وفق معايير محددة.
- تحديد المشاريع الاستثمارية المؤهلة وذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني (نظام الاتفاقية)، التي يجب دراستها من طرف المجلس.
- إعادة هيكلة الوكالة الوطنية للاستثمار بجعلها مرافقا وحيدا للمستثمر، في إطار ترقية الاستثمار ومرافقة المستثمرين، مهما كانت قيمة استثماراتهم. يجدر التنويه بأن هذه الوكالة تحوز على شبابيك موحدة تغطي كل التراب الوطني.

## 2-2. العقار الاقتصادي:



أ- اقتراح إطار مؤسسي جديد لتسيير العقار الصناعي: إن دراسة الوضعية الحالية للعقار الصناعي وتعدد البرامج والأنظمة المسيرة له، لتهيئته وإعادة تأهيله، منذ استقلال بلادنا، تستدعي وضع مخطط شامل يضمن تسيير فعال ومردودية أفضل للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات.

وفي هذا الإطار، تم اقتراح انشاء هيئة وطنية موحدة مكلفة بالعقار الصناعي. وقد أنهت الوزارة وأرسلت إلى الأمانة العامة للحكومة، بغرض الدراسة، مشروع تعديل الأمر رقم 04-08 المؤرخ في 1 سبتمبر 2008، المسير للأملاك، وكذا مختلف النصوص التطبيقية المتعلقة به كما هو موضح فيما يلي:

◀ مشروع مرسوم تنفيذي يتضمن إنشاء الديوان الوطني للعقار الصناعي (ONFI)، الذي سيكون نتيجة لإدماج هيئتين موجودتين " ANIREF " و " DIVINDIS - المناطق الصناعية"، وهو ما سيمسح بخلق تناغم بين الخبرة، الموارد البشرية والمادية لهاتين الهيئتين بهدف التكفل بالإشكالية المتعلقة بالعرض والطلب على العقار الصناعي.

◀ مشروع مرسوم تنفيذي يحدد شروط وكيفيات الامتياز على الأراضي التابعة للملكية الخاصة للدولة المتواجدة على مستوى المناطق الصناعية والأصول الفائضة للمؤسسات الاقتصادية العمومية وكذا الأصول المتبقية للشركات المحلة.

◀ مشروع قرار وزاري يحدد المعايير وسلم تصنيفات طلبات منح الامتياز بالتراضي



وأى مساحة مخصصة للنشاط الاقتصادي، وهو ما سيسمح أنيا بتوفير جميع المعلومات المتعلقة بتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاطات ويساعد في اتخاذ القرار بهدف توزيع أفضل للموارد فيما يتعلق بالعقار الصناعي.



## المحور 2: تئمين وتدعيم القدرات الصناعية

في إطار تعزيز القدرات الصناعية وتطويرها، شرع القطاع الصناعي في جملة من الإجراءات على المدينين القريب والمتوسط لمواجهة الطرف غير المواقي وأيضاً إجراءات هيكلية عميقة سيكون لها أثر إيجابي.



ويتعلق الأمر بترقية إمكانيات تنويع الاقتصاد الوطني بتشجيع، من خلال المزايا الجمركية والجبائية، تعويض واردات المنتجات النهائية والمواد الأولية بإنتاج صناعي وطني. ويعد الهدف من هذا المسعى، الذي تم الشروع فيه في 2020،

للأراضي التابعة للملكية الخاصة للدولة، المتواجدة على مستوى المناطق الصناعية، والأصول الفائضة للمؤسسات الاقتصادية العمومية وكذا الأصول المتبقية للشركات المحلة، في إطار إنجاز المشاريع الصناعية.

**ب- تطهير العقار الصناعي: يعد العقار الصناعي الممنوح وغير المستغل عنصراً ذو أهمية كبيرة، حيث يشكل استرجاعه أحد البدائل التي يمكن أن تخفف الضغط الدائم الذي يمارس على هذا المورد غير المتجدد. وفي إطار إنشاء الديوان الوطني للعقار الصناعي، تم اقتراح آليات لاسترجاع الوعاءات العقارية غير المستغلة مباشرة من طرف الدولة دون اللجوء إلى الإجراءات القضائية.**

إذ ينص مشروع تعديل النظام المؤطر للعقار الاقتصادي على أن عدم استغلال أي عقار مهياً، موجه لأغراض صناعية ويقع في منطقة صناعية أو في منطقة نشاط ويطرح في السوق عن طريق الامتياز أو عن طريق التنازل من طرف المصالح المختصة، يؤدي إلى إلغاء قرار الامتياز أو التنازل بقرار من مصالح الأملاك الوطنية بناء على إحالة من مدير الديوان الوطني للعقار الصناعي المختص إقليمياً. كما تم اقتراح إدراج مبدأ حق الشفعة للدولة على هذه المناطق الصناعية ومناطق النشاطات.

في إطار المهام الموكلة إلى الديوان الوطني للعقار الصناعي، من المنتظر تزويد هذه الهيئة بنظام معلومات للمناطق الصناعية، مناطق النشاطات

تطوير نسيج للمناولة الصناعية وتحسين مستوى الإدماج للإنتاج الصناعي الوطني.

1-2. تكثيف النسيج الصناعي والإدماج: أطلقت وزارة الصناعة في 2020 عمليات واسعة لمراجعة وإصلاح الإطار القانوني والتنظيمي لتأطير صناعة المركبات، نشاط وكلاء المركبات الجديدة، صناعات الأجهزة الكهربائية، الإلكترونيات والكهرومنزلية، نشاطات المناولة وكذا استيراد سلاسل الإنتاج المجددة. ويتمحور النظام الجديد حول:

- مراجعة النظام المتعلق بنشاط صناعة المركبات من خلال دفتر شروط جديد شفاف. هذا النظام المكرس من خلال المرسوم التنفيذي رقم 20-226 يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاط تصنيع المركبات. هذا المرسوم، الذي صدر في أوت 2020، يهدف إلى تدارك التأخر المسجل في الإدماج الوطني للنشاطات المرتبطة بالصناعات الميكانيكية وخصوصا صناعة السيارات.
- وبهدف إعادة تنظيم تشاط وكلاء المركبات، تمت مراجعة الإطار التنظيمي لهذا النشاط من خلال دفتر شروط جديد المكرس من خلال المرسوم التنفيذي رقم 20-227، الصادر في أوت 2020، الذي يحدد شروط وكيفيات أكثر عقلانية وشفافية لممارسة نشاط وكلاء المركبات الجديدة.
- وفيما يتعلق بتطوير وترقية نشاط المناولة الصناعية المحلية، فقد تم وضع

إطار تنظيمي جديد من خلال المرسوم التنفيذي رقم 20-311 المؤرخ في 15 ديسمبر 2020 والمتعلق بالإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على المكونات والمواد الأولية المستوردة أو التي تم اقتناؤها محليا من طرف المناولين في إطار نشاطهم. ويهدف النص الجديد إلى إرساء قاعدة صناعية تشكل ضمانا لإدماج تصاعدي للمنتجات المصنعة محليا واستقلال تدريجي فيما يتعلق بالقطع والأجزاء الموجهة للتكريب والصيانة.

- وضع إطار تنظيمي جديد متعلق برخص جمركة خطوط ومعدات الإنتاج المجددة الموجهة للإنتاج. هذا النظام تم تكريسه من خلال الإجراءات الجديدة التي جاء بها المرسوم التنفيذي رقم 20-312 المؤرخ في 15 نوفمبر 2020، والذي يتضمن شروط وكيفيات منح رخصة جمركة خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تجديدها، في إطار نشاطات السلع والخدمات.

- وعلى غرار فرع صناعة المركبات، فقد تم تدعيم شعبة الصناعات الإلكترونية والكهرومنزلية بإجراءات تنظيمية جديدة من خلال المرسوم التنفيذي رقم 20-313 المؤرخ في 15 نوفمبر 2020 والذي يحدد شروط وكيفيات قبول المتعاملين المزاولين لنشاطات تصنيع المنتجات

## والتجهيزات الإلكترونية والكهر ومنزلية للاستفادة من النظام الجبائي التفضيلي.

**2-2. تنظيم الشعب الصناعية:** إن تحقيق التنمية الصناعية يستوجب ترقية ومرافقة الشعب الصناعية ذات الأولوية. هذه الديناميكية سيتم تحقيقها تدريجيا من خلال وضع لجان الشعب الصناعية في إطار التشاور والحوار مع أهم الفاعلين المعنيين، لاسيما بورصات المناولة والجمعيات المهنية. ويتعلق الأمر بتعزيز دور المراكز التقنية الصناعية التي تم إنشاؤها في فروع الصناعات الغذائية (بومرداس) والميكانيك (قسنطينة) كأداة للدعم التقني للصناعيين.



**3-2. حماية المنتج الوطني:** إن حماية وتثمين المنتج الوطني تستلزم تطوير أدوات الإنتاج الوطني، بحيث تكون قادرة على منافسة المنتجات المستوردة وتلبية احتياجات المستهلك الجزائري. وفي هذا الإطار، فإن قطاع الصناعة، بالتنسيق مع القطاعات المعنية، يواصل إعداد برنامجه المتعلق باللوائح التقنية لضمان نوعية المنتجات المستوردة وأيضا وضع أداة تكون بمثابة حاجز غير جمركي للحد من الواردات. وتتعلق هذه اللوائح التقنية

خصوصا بشعب الصناعات الغذائية (اللوائح التقنية للأجبان واللحوم) ومود البناء (الجير، الحصى، الإسمنت المسلح...).

### المحور 3: دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يلتزم قطاع الصناعة بإطلاق برامج لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل القطاعات، لاسيما القطاعات التي تتمتع بقدرات نمو كبيرة. وفي هذا الإطار، تم تنفيذ العمليات التالية:

- إطلاق برنامج لتعزيز الجودة والقدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعزيز وتنشيط دور المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إصلاح النظام المتعلق بضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يشرف عليها صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إطلاق مشروع وضع قاعدة بيانات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### المحور 4: تطوير البنية التحتية الوطنية للجودة

تسهر وزارة الصناعة بشكل مستمر على تطوير القدرات الوطنية فيما يتعلق بالمعايير ومخابر المراقبة الصناعية، ضمن رؤية تهدف لتحسين

جودة الإنتاج الصناعي الوطني والتنافسية. وفي هذا الإطار، تم الشروع في عدة تدابير:

- مراجعة الإطار القانوني الذي ينظم نشاط الملكية الصناعية والقياسية.
- فيما يخص القياسة القانونية، فيتعلق الأمر بمشروع مرسومين تنفيذيين يتعلقان بالهيئة الوطنية للقياسية والمجلس الوطني للقياسية وكذا مشروع أمر ينظم عملية إيداع سجل الاعتمادات ونماذج الأدوات المستخدمة للقياسات.

- متابعة نشاطات دعم اعتماد هيئات تقييم المطابقة وإشهاد المؤسسات. بناء على الهدف المسطر الذي يرمي إلى مرافقة 100 مؤسسة للحصول على الإشهاد و30 هيئة تقييم المطابقة للحصول على الاعتماد، تم تسجيل إيداع 46 ملفا خاصا بالمرافقة للإشهاد وأربعة (04) ملفات خاصة بالمرافقة للاعتماد.

## المحور5: إنعاش القطاع العمومي التجاري في إطار التجديد الاقتصادي

لا يمكن بلوغ إنعاش دور القطاع العمومي التجاري الا عبر إصلاح الأطر التنظيمية المسيرة لرؤوس أموال القطاع العمومي التجاري، خاصة تلك المتعلقة بطريقة تسيير وحوكمة المؤسسات الاقتصادية العمومية وسير عمل مجلس مساهمات الدولة وكذا إعادة بعث الشراكة.

5-1. اصلاح مجلس مساهمات الدولة : (CPE) ان النقائص و الاختلالات التي ميزت نشاط مجلس مساهمات الدولة منذ انشائه سنة 2001 تفرض إصلاحات عميقة. ولهذا تم إعداد توصيات لإنشاء هيئة يسدى لها دور واجهة ذات طابع غير اداري، تتمتع بحرية المساعدة واتخاذ القرارات. وتملك هيئة التحليل والدراسات هذه، تأشيرة قانونية (مطابقة للنصوص) ستمكن من تفادي الوقوع في ذات التناقضات والتجاوزات الملاحظة في الماضي والمتعلقة بقرارات مجلس مساهمات الدولة.

5-2. إعادة بعث الشركات: تعد الشراكة بمثابة عنصر استراتيجي لتحديث وتطوير المؤسسات العمومية ; ولهذا فان وزارة الصناعة تشجع المؤسسات التابعة للقطاع العمومي التجاري للاستثمار في نهج إقامة شركات وطنية و /او عالمية، إذا كانت هذه الأخيرة تعزز تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وتتماشى وأسس السياسة المعتمدة من قبل السلطات العمومية.

وفي هذا الصدد، شرعت وزارة الصناعة في إطلاق العمليات التالية، والتي يتواصل تنفيذها سنة 2021:

- إنجاز تدقيق للشركات الحالية لتقييم الأثر المالي والاقتصادي وتحديد نقائصها.
- تستخدم نتائج عملية التدقيق، بعد تسليمها خلال الثلاثي الأول من سنة

وتستهدف الاعمال المنجزة والأخرى في طور الإنجاز رقمنة كل أساليب سير الاعمال والأجهزة التي يديرها القطاع.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة الى ان بوابة الوزارة الالكترونية تتوفر على جهازين اثنين هما حاليا حيز الخدمة، ويتعلق الامر بمنصة رقمية مخصصة لجهازي نشاط مصنعي ووكلاء السيارات.

اما بالنسبة للمنصات الأخرى المتعلقة بالأجهزة الثلاث المتبقية (الصناعات الإلكترونية والكهرومنزلية، المناولة الصناعية والمعدات المجددة) والتي تم نشر النصوص التنظيمية المحددة لها في نوفمبر 2020، فإنه يجري حاليا الانتهاء من إعدادها لها وسيتم وضعها تحت الخدمة عبر الموقع الإلكتروني قبل نهاية الثلاثي الأول من سنة 2021.

2021، كمرجعية لصياغة استراتيجية شراكة بين المؤسسات العمومية والشركاء الوطنيين و /او الأجانب بحيث تتمحور حول أسس النجاعة والمردودية.

- تنفيذ ميثاق شراكة، بعد الانتهاء من صياغته خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 ، يكون بمثابة اطار مرجعي لتنفيذ عمليات الشراكة في اطار قانوني مجدد .

المحور السادس: تعزيز القدرات المؤسساتية والنظام المعلوماتي:

يتطلب تعزيز القدرات المؤسساتية اصلاحا عميقا لمنظومة الإدارة المركزية والمصالح غير المركزية وكذا الهيئات الأخرى تحت الوصاية. ويتعلق الامر بعملية تم اطلاقها سنة 2020 تتمثل في إعادة تحديد مهام الوزارة على ضوء خطة العمل قيد التنفيذ، والأهداف المرجوة خاصة تلك المتعلقة بإعادة بعث الاستثمار المنتج وتعزيز القدرات الصناعية.

وفي هذا الإطار، تم نشر المراسيم التنفيذية المحددة لمهام وصلاحيات وزير الصناعة، وكذا تنظيم الإدارة المركزية والمفتشية العامة للوزارة في الجريدة الرسمية.

وفيما يخص النظام المعلوماتي لقطاع الصناعة، أطلقت الوزارة خلال سنة 2020 برنامجا واسعا للرقمنة والتطوير يسمح بتوفير فعالية وشفافية للمهام والنشاطات التي تجريها في إطار تنفيذ ورقة طريقها.